مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير مجريات حول ندوة

" أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا"

يوم السبت ١ صفر ١٤٣٩هـ، الموافق لـ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٧ م

يبين هذا التقرير الطريقة التي سارت بها الندوة، شارحاً أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت فيها، سواء من قبل الخبير الاستراتيجي الذي عرض ورقة تقدير الموقف المتعلقة بالموضوع ذاته، أو من قبل المشاركين عبر المداخلات التي قدموها.

تقارير مركز الحوار السوري

مقدمة:

اندلعت الثورة السورية أثناء حقبة الرئيس الأمريكي "اوباما"، والذي مثّلت سياسته التراجع عن سياسات سلفه الجمهوري "بوش"، والتي كانت قد شنت الحروب في أفغانستان ثم في العراق، وقد عرفت سياسة التراجع بما سمي بالانسحاب الأمريكي من المنطقة عموماً، وقد حافظت السياسة الأمريكية على نهج متحفظ ومتردد في ما يتعلق بالملف السوري طوال الفترة الماضية، ولم يُلحظ تغير يُذكر بعد مجيء الرئيس الجديد "ترامب" إلى سدة الرئاسة على الرغم من بعض ما بدا من اندفاع آني بُعيد مجزرة "خان شيخون"، وتنفيذ الولايات المتحدة لعدة ضربات على مطار الشعيرات التابع للنظام السوري.

وكان التراجع والتردد الأمريكي قد بات أكثر وضوحاً بعد حصول التدخل الروسي، حيث مالت واشنطن وحلفاؤها إلى محاولة الاتفاق مع الروس على تقاسم المصالح والنفوذ في اعتراف واضح باليد العليا للروس في الملف السوري.

مؤخراً، استشعر مراقبون وباحثون مزيداً من الانحسار والتراجع الأمريكي وعموم ما سمي ب "أصدقاء سورية" في الملف السوري بعدما ازدادت وتيرة التدخلات والنشاطات الروسية، سواء تلك العسكرية على الأرض في شرق سورية خاصة، أو تلك الدبلوماسية من خلال تفعيل مسار "أستانا"، وكان ملاحظاً حصول تغاض أمريكي عن عبور قوات النظام السوري لنهر الفرات، وقصف الروس لقوات سورية الديمقراطية، في تجاوز لتقاسم المناطق المتعارف عليه سابقاً بين القوى الدولية، إضافة إلى التأثير الأكثر خطورة على قوى الثورة والمعارضة، والمتمثل بمحاولات إضعافها وفرض الأمر الواقع عليها.

بهدف تسليط مزيد من الضوء على المعطيات المذكورة أعلاه، ومحاولة الوصول إلى الصيغ الأمثل لتعامل قوى الثورة والمعارضة معها، أقام مركز الحوار السوري، بالتعاون والشراكة مع كل من "المرصد الاستراتيجي"، و"مركز عمران للدراسات الاستراتيجية" ندوة حوارية بعنوان: "أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا"، ذلك في استنبول، يوم السبت 1 صفر 1439هـ، الموافق لـ 21 تشرين الأول/اكتوبر 2017م.

تضمنت الندوة جلستين، خصصت الأولى لعرض الأوراق البحثية المقدمة من المراكز الشريكة، في حين أفردت الثانية لمداخلات للمشاركين التي تلاها تعقيب نهائي من أصحاب الأوراق.

يأتي هذا التقرير ليضع القارئ الكريم في أجواء الندوة والنقاشات التي دارات فيها، وإيضاح السياق العام الذي أقيمت فيه الفعالية من خلال توضيح الأسباب التي دفعت إليها، وبيان أهميتها، والهدف منها.

أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[1]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، حيث استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ -قدر المستطاع- على فهم المضمون.

---

[1] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: «حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

للتوسع حول هذه القاعدة، ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

يتضمن التقرير ثلاثة محاور: خُصص المحور الأول لعرض أوراق قدير الموقف المعدة من المراكز الشريكة (المرصد الاستراتيجي ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية)، في حين أفرد المحور الثاني، للمداخلات والتعليقات التي قدمها السادة المشاركون في الندوة، وترك المحور الثالث لتعقيب أصحاب الأوراق على المداخلات.

المحور الأول- تقديم أوراق تقديم الموقف

قدمت في الندوة ورقتي تقدير موقف، الأولى من المرصد الاستراتيجي بعنوان "أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية- الإيرانية على سوريا"، والثانية من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بعنوان "المشهد السوري –من المكاسب إلى تخفيض الخسائر- (ملاحظات وتوصيات). وسنعرض الورقتين تباعاً.

أولاً- عرض ورقة تقدير موقف بعنوان "أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية- الإيرانية على سوريا":

قدم خبير المرصد الاستراتيجي الورقة، والتي مهدت للموضوع بالإشارة إلى ما يتم تداوله عن استعداد الولايات المتحدة لتنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق المبرم بين الرئيسين الأمريكي والروسي في مدينة "هامبورغ" (13 يوليو 2017)، حيث تقترب استحقاقات تقاسم المصالح والنفوذ بين القوى الفاعلة، وعلى رأسها روسيا وتركيا وإيران، مع توفير ضمانات لتل أبيب في الجولان، وتحقيق حكم ذاتي للأكراد، وتحويل سوريا إلى دولة شبه منزوعة السلاح، وفق خريطة روسية تعمل على تحقيق الاستقرار من خلال توزيع الحصص.

وأشارت إلى أنها ستبحث أهم المخاطر المترتبة على انحسار دور القوى التي اصطلح على تسميتها "مجموعة أصدقاء سوريا"، وآليات التعامل معها من منظور محلي، وذلك وفق نظريات إدارة الصراع من جهة، وسبل تحفيف أثر هذه المخاطر المتوقعة من جهة ثانية.

- **ملامح انحسار الدور العسكري الأمريكي لصالح المحور الروسي-الإيراني**

أوضحت الورقة أن تنامي الاعتماد الأمريكي على موسكو وطهران، والقبول بسيطرة الأسد على أغلبية الأراضي الواقعة وسط سوريا وجنوبها وصولاً إلى غرب الفرات، سيعرض مصالح حلفاء واشنطن للخطر ويؤدي إلى تحقيق نصر كامل للنظام، مؤكدة أن قبول واشنطن بخطة موسكو إنشاء مناطق "خفض التوتر" ستكون له عواقب وخيمة.

فقد أشارت الورقة إلى تخلي الولايات المتحدة عن خطة سابقة تقضي بمساعدة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" على تحرير الرقة ومن ثم التوجه جنوباً لشن المزيد من العمليات في وادي الفرات، في حين تدعم القوات الروسية تقدم جيش النظام والميلشيات الحليفة نحو دير الزور لتمكينه من السيطرة على الحقول النفطية.

كما تظهر ملامح تغير مقاليد السيطرة على الحدود السورية-العراقية بهدوء، حيث اختتمت واشنطن محادثاتها مع موسكو حول شروط إخلاء القوات الأمريكية والبريطانية قاعدتي "التنف" و"الزكف" وعودتهما إلى قاعدة الأزرق داخل الأردن، تمهيداً لإعلان منطقة "خفض التوتر"، وإعادة هيمنة النظام على معبر "نصيب".

- **الإمعان في إضعاف الفصائل ودفعها للانسحاب من مواقعها**

أشارت الورقة إلى عدة مؤشرات توضح وجود توجه عام لإضعاف فصائل الثورة، منها:

1- قرار البيت الأبيض إيقاف الدعم عن فصائل المعارضة "المعتدلة"، حيث يرغب ترامب في تبني مقاربة جديدة لسوريا ما بعد "داعش" تتضمن توجيه ضربة مزدوجة لكل من تنظيم القاعدة في إدلب وفصائل المعارضة الإسلامية التي يرغب في استبدالها بتشكيلات جديدة لا تشترط رحيل الأسد ولا تمانع من التعاون مع النظام.
2- تعرض فصائل الجنوب لضربات ممنهجة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، حيث تم تمكين النظام من رفع علمه على معبر "أبو الشرشوح"، الواقع على الحدود السورية الأردنية في ريف السويداء الجنوبي الشرقي، بعد دفع جيش

"أحرار العشائر" للانسحاب من تلك المناطق مما تسبب في قطع طرق الإمدادات عن مقاتلي الجيش الحر المتواجدين في منطقة "الشعاب".

3- مطالبة غرفة "الموك" لكل من "جيش أسود الشرقية" و"قوات أحمد العبدو" بوقف قتال نظام الأسد في البادية السورية والدخول إلى الأردن.

- **القبول بالهيمنة الروسية عبر مشروع "خفض التصعيد"**

بحسب الورقة، مثَّل التعاون مع روسيا في سوريا محوراً استراتيجياً لإدارة ترامب في سوريا خلال الأشهر الستة الماضية؛ حيث تزايد اعتماد المسؤولين الأمريكيين على موسكو لتنفيذ خططهم في محاربة تنظيم "داعش" وإنشاء مناطق آمنة وفق خطة "خفض التوتر" التي وضعها الروس.

حيث أسفرت التنازلات الأمريكية عن حصول الروس على مكسبين كبيرين تمثلا في: منحهم حق الإشراف المنفرد على مناطق خفض التصعيد المتفق عليها، والعدول عن اشتراط انسحاب الميلشيات الشيعية عن الحدود الجنوبية-الغربية لسوريا.

كما بدأت القوات الروسية بتنفيذ عمليات انتشار في مناطق مختلفة من سوريا، حيث قامت بنشر بضعة مئات من المقاتلين، وغالبيتهم من الشيشان على الحدود مع الأردن، وكذلك في منطقة قريبة من الحدود مع "إسرائيل". إضافة إلى نشر عدة نقاط على خطوط التماس في الغوطة الشرقية.

بيّنت الورقة كذلك سعي موسكو لتعزيز نفوذها العسكري من خلال تعزيز برامج تسليح النظام بأسلحة نوعية، حيث زودته بمدفعية ومنظومات صاروخية وأنظمة تشويش ورادارات متطورة.

- **شرعنة الوجود الإيراني في مناطق مختلفة من البلاد**

أشارت الورقة إلى استغلال القوات الإيرانية للرغبة الدولية في القضاء على فلول تنظيم "داعش" لبسط هيمنتها على الحدود السورية-اللبنانية وفرض أجندتها على القوات الأمريكية وعلى الجيش اللبناني. حيث أبعدت "داعش" عن حدود لبنان، وتمكن حزب الله من ربط الحدود اللبنانية في القلمون الغربي بمنطقة الزبداني والعاصمة دمشق جغرافيا لأول مرة منذ سنوات. مما أسفر عن تثبيت النفوذ الإيراني على الحدود السورية مع لبنان.

كذلك ألمحت الورقة إلى سماح الولايات المتحدة الأمريكية للنظام وحلفاءه، وبمساعدة روسية، بالتقدم للسيطرة على محافظة دير الزور بحجة تحريره من قبضة تنظيم "داعش". حيث ينشط رئيس الأركان الجنرال محمد باقري وقائد القوات البرية للحرس الثوري محمد باقبور في ضمان سير ترتيبات "خفض التوتر" عبر إنشاء مراكز قيادة لتنسيق العمليات العسكرية في سوريا فيما يتوافق مع أجندتهم التوسعية.

كما تعمل روسيا على رفد ضباطها المنتشرين في حلب وحماة وحمص وشرق دمشق بعناصر إيرانية ولبنانية لتمكينهم من تولي الشؤون المدنية والعسكرية. حيث أصبح واضحاً إيكال روسيا مهمة العمليات البرية للإيرانيين.

- **تمرير المشروع الانفصالي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي**

أكدت الورقة ظهور أولى الخطوات الملموسة لتحقيق الحلم الفيدرالي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في الشمال السوري ، وذلك من خلال إجراء انتخابات لإنشاء وحدات صغيرة، تعقبها خطوات تؤدي إلى تأسيس برلمان و"هيئة تنفيذية" (حكومة) بداية العام المقبل لإدارة ثلاثة أقاليم وست مقاطعات، حيث تم إجراء الانتخابات في المناطق التي تنتشر فيها

قواعد عسكرية أميركية شرق نهر الفرات، وكانت منطقة "رميلان" شمال شرق سوريا قد شهدت انعقاد مؤتمر أُقر فيه "القانون الانتخابي للفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا"، و"قانون التقسيمات الإدارية" لتوسيع الإدارات الذاتية، حيث تم كل ذلك باطلاع كامل من الأمريكان والروس، الأمر الذي فهمه PYD على أنه موافقة ضمنية على خياري اللامركزية والفيدالية لسوريا المستقبل.

- **توصيات**

اختتمت الورقة بتقديم ثلاثة توصيات أساسية هي:

1- تشكيل خطاب وحدوي جامع ينبذ مشاريع المحاصصة والتقسيم.
2- جمع قوى الثورة والمعارضة على مشروع وطني كبديل للمرحلة الفصائلية.
3- توظيف أدوات المحاسبة لنزع الشرعية عن النظام.

ثانياً- عرض ورقة تقدير موقف بعنوان "المشهد السوري من المكاسب إلى تخفيض الخسائر–ملاحظات وتوصيات-":

قدم الباحث من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية هذه الورقة، والتي تضمنت إضاءات سريعة على الأوضاع الميدانية والسياسية التي شهدها الملف السوري مؤخراً، بقصد تقدير الموقف حيالها على المستوى العسكري والسياسي، واستنتاج أثر تلك التطورات على مستقبل الثورة السورية، ومن ثم تقديم تصور لآليات التعاطي مع تلك الآثار.

- **أحداث البادية كمقدمة لهامبورغ:**

أشارت الورقة إلى سعي كلٌ من الأطراف المتنازعة على النفوذ في البادية السورية إلى تعزيز تواجده العسكري فيها، حيث تطورت المصالح المتضاربة بين الولايات المتحدة وإيران إلى احتكاكات عسكرية أنذرت بإمكانية التصعيد إلى مواجهة مباشرة، خصوصاً بعد أن دعَّم الطرفان تواجدهما في البادية بقواعد عسكرية جديدة، الأمر الذي فرض عليهما الدخول في تفاهمات تحتوي التداعيات المحتملة في البادية، التفاهمات التي تُرجمت –بحسب الورقة- إلى عدة اتفاقات منها المعلن (إقامة منطقة آمنة في الجنوب السوري) وغير المعلن (مقايضة دير الزور مقابل الرقة، ومعبر التنف مقابل البوكمال، ودرعا مقابل ريفها والقنيطرة).

- **معركة دير الزور**

قدمت الورقة مقاربة لفهم ما حدث في دير الزور، فأشارت إلى أنه بعد التوافق الأمريكي- الروسي بخصوص المقايضة بين الرقة ودير الزور، حاولت موسكو تكرار سيناريو البادية عبر عبور نهر الفرات إلى الضفة الشرقية مخالفة بذلك تفاهمها مع واشنطن حول مناطق النفوذ في دير الزور، وفي محاولة للضغط على واشنطن عبر التصعيد العسكري مع قوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للرد ولكن بطريقة غير مباشرة عبر "هيئة تحرير الشام" التي شنت معركة غير مفهومة الأهداف في ريف حماة الشمالي، وحين لم تستجب موسكو وقامت بقصف معمل كونيكو، شنت داعش هجوماً معاكساً على قوات النظام.

- **الشمال السوري (مستقبل إدلب)**

وفقاً للورقة، شهد الشمال السوري أولى بوادر تقاسم النفوذ بين الولايات المتحدة وموسكو، حيث تم اعتماد نهر الفرات كحد فاصل للنفوذ منذ عملية درع الفرات وأزمة مدينة منبج، إذ أقرت الولايات المتحدة بأن منطقة غرب الفرات من

(جرابلس إلى الساحل) هي منطقة نفوذ روسية تركية، لذا كان من المتوقع أن تضم موسكو وتركيا تلك المنطقة إلى مسار أستانة الثلاثي (روسيا تركيا إيران)، وتلك الصيغة من تقاسم النفوذ تحقق لكل طرف مصالحه.

- **خطر مليشيات "PYD"**

أشارت الورقة إلى أن أحداث الاستفتاء الكردي على الانفصال في العراق، وما تلاها من دخول القوات العراقية للمناطق المتنازع عليها، مؤشرات لما يمكن أن يحدث في سوريا، حيث يعيد التاريخ نفسه إذ يزج الأكراد بأنفسهم في لعبة الصراعات الدولية على أمل تحقيق الدولة المنشودة ومن ثم يخرجون بخفي حنين. وعليه فلم يعد خطر ميليشيات PYD في سوريا مقلقاً من ناحية الانفصال أو تكوين فيدرالية، ولكن القلق يكمن في أن تقوم هذه الميليشيات ونظراً لتعاونها مع النظام وعدائها لقوى الثورة، بتسليم المناطق الخاضعة لسيطرتها للنظام مستقبلاً.

- **الوضع في المنطقة الجنوبية:**

اعتبرت الورقة المنطقة الجنوبية خارج نطاق الحسابات الثورية منذ ما قبل اتفاقات خفض التصعيد، وذلك لأن جميع فصائلها خاضعة في تحركاتها لغرفة الموك، وبالتالي فهي تتحرك وفقاً للتفاهمات الإقليمية والدولية وبخاصة جهات (درعا – القنيطرة- البادية)، أما جهة ريف دمشق والأحياء الجنوبية منها، فأشارت الورقة إلى أن التفاهم جاري بخصوصها بين (روسيا، إيران، النظام، الفصائل المحلية). في حين يجري التفاوض على الغوطة الشرقية في القاهرة.

- **نتائج وآفاق الوضع السوري:**

أشارت الورقة إلى عدة نتائج يمكن استخلاصها من خلال مناقشة النقاط السابقة والتي ترسم ملامح الواقع السوري الحالي، ومن أهمها:

1- نهاية الخيار العسكري في الثورة السورية، وليس نهاية الثورة كون العسكرة كانت مرحلة فرضها مجرى الأحداث، وليس هو الثورة بذاتها.
2- زيادة احتمالات القبول الإقليمي والدولي بالرؤية الروسية للحل، والتي تفترض بقاء بشار الأسد خلال المرحلة الانتقالية.
3- قد لا يحظى إصرار المعارضة السورية على رحيل الأسد في بداية المرحلة الانتقالية بتأييد حتى من أقرب داعميها، والذين يتوافقون على اختلاف مصالحهم على بقاء الأسد حتى نهاية تلك المرحلة.

- **الآفاق المستقبلية:**

طرحت الورقة عدة توصيات من أهمها:

1- ضرورة التباحث الوطني في انتاج تفاعل سياسي جديد يسعى لكسب الشرعية المحلية ويعمل على منحه تفويضاً بأخذ قرارات مصيرية تتطلّبها المرحلة القادمة. وعليه يُنصح أن تكون المجالس المحلية هي الحامل الرئيس لهذا التفاعل، كونها تحظى بدعم المناطق التي تعمل فيها وثقتها. وثَمّة توافق دولي على أهمية دورها في المرحلة الانتقالية وضرورة دعمها.
2- التفاوض على آليات التحوّل الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، والتي من الضروري أن تكون على رأس أولويات المعارضة التفاوضية في المرحلة القادمة، حيث تمثل مكاسباً للمعارضة في حال فرض السيناريو الأسوأ وهو بقاء

الأسد في المرحلة الانتقالية، ومن أهم تلك الآليات: المطالبة بخطة لإخراج الميليشيات الأجنبية المقاتلة مع النظام من سوريا، ووضع برامج لعودة اللاجئين السوريين بضمانات دولية، إضافة للإفراج عن كافة المعتقلين لدى النظام والمعارضة في بداية المرحلة الانتقالية، والمطالبة بلجان دولية للإشراف على هذا الملف لضمان التزام النظام.

المحور الثاني- مداخلات الحضور

بعد عرض الأوراق من المراكز البحثية الشريكة، فتح الباب أمام مداخلات السادة المشاركين، والتي توزعت على عدة محاور هي: توصيف مشهد الصراع الإقليمي والدولي في سوريا، وتوصيات

أولاً- توصيف مشهد الصراع الإقليمي والدولي في سوريا:

خصص العديد من المشاركين مداخلاتهم لتوصيف مشهد الصراع الإقليمي والدولي داخل سوريا وتحليله، على اعتبار أن ذلك خطوة أولى لفهم دوافع مختلف اللاعبين المؤثرين في الملف السوري ومصالحهم.

- **محددات السياسة الأمريكية في التعاطي مع الملف السوري:**

أشار أحد أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات إلى أن السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري اختلفت بعد تولي إدارة ترامب عنها أثناء إدارة أوباما؛ فباستثناء الاتفاق بين الإدارتين على "محاربة الإرهاب والمتطرفين"، هنالك فروق جوهرية بين الإدارتين في التعامل مع الملف الإيراني تحديداً، وهو ما سينعكس بصورة مباشرة على الملف السوري. والأمر ذاته ينطبق على الدول الإقليمية التي اختلفت سياساتها تجاه الملف السوري، فباستثناء إيران التي بقي موقفها ثابتاً تجاه دعم النظام، هنالك تغير واضح في سياسات الدول الإقليمية من "أصدقاء الثورة السورية".

وفي السياق ذاته، أكد باحث في مركز دراسات أن متابعة تعاطي الإدارة الأمريكية مع الملف السوري تقود إلى نتيجة مفادها عدم وجود ثوابت أو استراتيجية متماسكة، مع الإقرار بأن ما زرعه أوباما في سوريا لا يزال حاضراً من جهة تمكين إيران في المنطقة ورسم حدود التعاطي مع ما يحدث بأنه "أزمة" وليس "صراعاً بين السلطة والمجتمع".

كذلك أوضح باحث في مركز دراسات بأنه يوجد توجه أمريكي لرفض الدخول في "بازار المساومة والمقايضة" على الملف السوري، والذي سعى له الروس لكي يدفعوا الأمريكي إلى نقطة توافق تجاه الملف السوري تؤدي إلى انفراج في أزمات أخرى. مما دفع الطرف الروسي إلى مبدأ "الحرب الباردة" على الأرض السورية، من خلال توجيه بعض الضربات للأطراف المحسوبة على الطرف الأمريكي.

كما أشار عضو في الائتلاف الوطني إلى أن عبارة "الإمعان في إضعاف الفصائل" التي أوردتها ورقة تقدير الموقف المقدمة من المرصد الاستراتيجي، تبين أن الولايات المتحدة كانت تحد من دور الفصائل، وأنهم مستمرون به، الأمر الذي يعبر عن وجود سياسة واضحة لدى الولايات المتحدة في هذا المجال وليس انحساراً، وافقه في ذلك عضو في الائتلاف الوطني مؤكداً أن الدور الأمريكي لم ينحسر عن المنطقة، وإنما هو إعادة تموضع، الأمر الذي يتطلب من قوى الثورة التفكير بالآثار والتحديات المترتبة على ذلك.

تعتمد السياسة الأمريكية في المنطقة بحسب عضو في الائتلاف الوطني، على ثلاثة محددات هي:

1- الاعتماد على حلفاء إقليميين يتم تدريبهم وتسليحهم واستخدامهم عسكرياً لأغراض وظيفية كما هو حال PYD و"الحشد الشيعي" ومن قبلهم الصحوات، بحيث لا يُعترف بهم سياسياً، ويستخدمون كأوراق في بازار السياسة الإقليمية سواء ضد تركيا أو إيران أو في أماكن أخرى.
2- استخدام ورقة العقوبات الاقتصادية ضد الدول.
3- "إدارة الأزمات" من دون حلها للإبقاء على استمرار تدفق السلاح وشركات الكارتيلات العسكرية، ولا يهم أمريكا في هذه الحالة ما يحصل بالنسبة للسكان من استنزاف طاقاتهم وصراع مكوناتهم، حيث يبقى الحال كذلك حتى تُرهق الأطراف، وبالتالي تستطيع فرض سياستها بهدوء ومن دون خسائر.

وقد عبّر عضو مكتب سياسي لأحد الفصائل عن الفكرة ذاتها بقوله: إن المحدد الثابت في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة هو "المحافظة على زعزعتها"، بما يحقق مصالح "إسرائيل". وما دعم الولايات المتحدة لمشروع PYD والتغاضي عن تمدد الميليشيات الطائفية في العراق ولبنان واليمن إلا مؤشرات على هذه السياسة، لما لهذه التشكيلات من دور في زعزعة أمن المنطقة واستقرارها.

ضمن هذا السياق، تساءل عضو مكتب سياسي لأحد الفصائل عن إمكانية تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم "إسرائيل" لصالح تقوية النفوذ الإيراني في المنطقة، وتخليها عن دعم مشروع "قوات سوريا الديمقراطية" الذي يشكل ضغطاً على تركيا.

- **مدى تأثر نفوذ الدول الإقليمية على الملف السوري بعد اتفاق هامبورغ:**

في سياق حديثه عن اتفاق هامبورغ الأمريكي- الروسي، أشار مدير أحد مراكز الأبحاث السورية إلى أنه يفترض فهم الدور الأمريكي في هذا الاتفاق ضمن ثلاثة متغيرات هي:

1- اتفاق هامبورغ ليس اتفاقاً نهائياً، وإنما اتفاق جزئي أمامه مجموعة من التحديات.
2- ارتباك إدارة ترامب نتيجة التحديات الداخلية.
3- محاولة أطراف دولية، أوروبية وإقليمية، توظيف الدور الأمريكي الجديد الموسوم بـ "الانحسار" من أجل تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، مثل فرنسا.

ثم أوضح أن أهمية هذا الاتفاق تنبع من عدة نقاط هي:

1- أول اتفاق أمريكي-روسي بعد تولي ترامب للسلطة، خصوصاً وأن الأخير كان ينتقد إدارة سلفه أوباما بأنها كانت متساهلة مع الدور الروسي.
2- تحقيق الاتفاق بعد فترة قصيرة من الضربة الأمريكية لمطار الشعيرات، الأمر الذي أعاد التأكيد بوجود هوامش ضئيلة أمام إدارة ترامب في تجاوز سياسة سلفه أوباما.
3- تفويض الروس بالملف السوري بناء على قاعدتين: الأولى، إدارة النزاع السوري، والثانية، تخفيض النزاع بين النظام وقوى المعارضة.

ثم شرح مدير المركز تأثير هذا الاتفاق الذي فُسرّ بأنه انحسار للدور الأمريكي في المنطقة، على أهم الدول الإقليمية في محاولة لفهم تأثير كل دولة وحدودها ضمن السياق السوري.

- **اتفاق خفض التصعيد**

رأى باحث أن اتفاق خفض التصعيد "هش" أكثر من كونه "قلق"، أي أنه سيستمر مع وجود مؤشرات تؤيد أو تعزز الارتكاسات فيه من دون أن يعني ذلك عدم امتلاكه لعناصر الاستمرار ومقوماته.

- **عدم التوافق الدولي سمة أساسية للمشهد السياسي في سوريا:**

أشار عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني إلى عدم وجود توافق دولي في سوريا، وأن الموضوع الذي يكاد يشكل نقطة تلاقي ظاهرية بين مختلف الفرقاء "محاربة الإرهاب" المتمثل بتنظيم الدولة، هنالك من يقول بأنه خطأ استراتيجي، لأن تنظيم الدولة يقدم خدمات كبيرة للعالم سواء بتجميع الإرهابيين من كل أنحاء العالم في مكان واحد، إضافة إلى التخلص من مصطلح "الخلافة" بعد تشويهه بالنموذج السيء الذي يقدمه التنظيم.

- **لا يمكن تحقيق أهداف الثورة في أروقة الأمم المتحدة:**

أكد عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني أنه لا يوجد حل للقضية السورية داخل الأمم المتحدة بما في ذلك القرار 2254 أو حتى بيان جنيف1، لأن تغيير رئيس دولة نتيجة ثورة شعبية وبناء على قرارات أممية وبغطاء من المنظمة الدولية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على احترام مبدأ سيادة الدول، موضحاً أن هذه رسالة شبه رسمية وصلتهم مؤخراً.

ثانياً- توصيات للتعامل مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية:

أفرد المشاركون الجزء الأكبر من مشاركاتهم لتقديم توصيات للتعامل مع القضايا المطروحة على الساحة السورية، فضلاً عن مناقشة التوصيات التي أوردتها الأوراق البحثية المقدمة.

- **التعامل مع المتغيرات الدولية:**

أوضح قيادي في إحدى القوى السياسية أن اختلاف المصالح وتناقضها بين المشاريع الإقليمية يتيح فرصاً كثيرة لقوى الثورة والمعارضة في استثمارها بما يحقق المصالح الوطنية.

كما أنه يفترض تقسيم الدول المؤثرة في الملف السوري إلى عدة مستويات بحسب تقاطع مصالحها مع مصالح الثورة والشعب السوري.

- **ضرورة اللامركزية:**

أكد مدير تنفيذي لأحد مراكز الأبحاث على ضرورة الانتقال من التوصيات العامة من قبيل تشكيل قيادة موحدة، وخطاب وحدوي جامع، إلى توصيات أقرب ما تكون إلى برامج تنفيذية محلية. سيكون من الأفضل لسوريا من الناحية الواقعية وجود مؤسسات محلية وفق مفهوم اللامركزية وفق تفاهمات "عابرة للمؤسسات"، تُعزز سلطة المجالس المحلية الحالية، ويكون بينها تفاهمات عابرة للمؤسسات، وذلك لعدم نضوج الحالة الوطنية لدى السوريين، وطغيان الانتماءات المحلية والمناطقية والعشائرية.

وأضاف أن قوى الثورة بحاجة لمصارحة تجاه مختلف القضايا الإشكالية والحساسة كقضية الفيدرالية والمبادئ فوق الدستورية، مبيناً أن هذه مهمة مراكز الحوار والفكر التي لا تتحمل أية تبعات سياسية لطرح مثل هذه الأفكار ومناقشتها على عكس القوى السياسية التي قد تتحرج من ذلك نتيجة ظروف الثورة والمفاوضات.

وفي تعليقه على قضية "الفيدرالية"، أشار عضو في المجلس الإسلامي السوري، أن نموذج "الفدرلة" إنما أنشئ لتفادي التقسيم، ولكن في حالتنا السورية، ونتيجة ضعف السلطة المركزية، فإن "الفيدرالية" تعني التقسيم، لذلك فقد يكون الحل بأن يؤجل الحديث عن تطبيق هذا النموذج ريثما تستقر الأوضاع، وعندها يمكن التصويت عليها.

ضمن هذا السياق، أشار عضو في الائتلاف الوطني أن تجنب قوى الثورة لمناقشة مصطلحات حساسة من قبيل "المحاصصة، والفيدرالية، والتوافق، والمبادئ فوق الدستورية"، إنما هو تكريس للغة الأغلبية للحد من طموح الأقليات، الأمر الذي يكرس حالة اللا ثقة بين مختلف الأطراف، موضحاً أن سوريا الآن أمام حالة "لا مركزية واقعية"، ويوجد فيها أربعة حكومات، وأن توحيدها لا يمكن أن يكون بمثل هذا الخطاب، فبناء المشروع الوطني يحتاج لآلية يشعر الجميع معها أنه جزء لا يتجزأ من هذا المشروع.

وفي إطار الحديث عن المشروع الوطني، عدَّ عضو في الائتلاف الوطني أن الحل بالنسبة للثورة يكون بداية ببناء الثقة المفقودة بين السوريين، ثم بإيجاد قيادة وطنية تتولى وضع استراتيجية للتعامل مع المستجدات الداخلية والخارجية، وهو ما أكد عليه عضو مكتب سياسي لأحد فصائل الثورة. ليضيف عضو في المجلس الإسلامي السوري أن بناء مثل هذا المشروع بحاجة لمبادرات ذاتية وطنية خصوصاً في ظل وجود عوامل مساعدة، من قبيل اتساع تيار الاعتدال داخل قوى الثورة، وإدراك مختلف القوى أن الحل لا يمكن أن يكون إلا داخلياً بعيداً عن القوى الخارجية التي يتضح يوماً بعد آخر أنها تسعى لتحقيق مصالحها، والتي ليست بالضرورة متوافقة مع مصالح الشعب السوري.

كما تساءل باحث في مركز دراسات عن امتلاك قوى الثورة لفاعلية سياسية قادرة على انتاج خطاب وحدوي، فقبل الحديث عن مشروع وطني أو استراتيجية وطنية، هل تمتلك قوى الثورة فعلاً حقيقياً وطنياً بعيداً عن تأثير الداعم وفعاليته التي ما تزال حاضرة حتى اليوم.

إضافة إلى ذلك أكد عضو في المجلس الإسلامي السوري أن النقطة القاتلة بالنسبة للثورة أنها لم تستطع بلورة مشروعها الوطني، وأنه في حال تمكنت قوى الثورة من صياغة مشروعها السياسي الذي يحدد موقفها من سوريا المستقبل، فإن معظم الدول ستحاول إفشاله لأنه سيفشل كل مخططاتها ومناطق النفوذ التي تسعى لتحقيقها.

- **ضرورة التعايش والتعامل مع نموذج الدولة الفاشلة**

أشار باحث في مركز دراسات إلى أنه نتيجة لاختلاف مصالح الدول في سوريا، فما يزال تحقيق التوافق فيما بينها بعيداً، الأمر يدفعها إلى تعاطيها مع مختلف المسارات السياسية والعسكرية هو تعاطي تكتيكي "خطوة خطوة"، من دون أن يصل إلى مرحلة "التعاطي السياسي الاستراتيجي"، ويجعل العنوان العريض الذي يفترض على قوى الثورة أن تتعاطى معه هو:

(التعايش مع نموذج "الدولة الفاشلة" و"الحلول دون السياسية")، نظراً لأننا أمام مشهد طويل الأمد من التشتت والتشظي في ظل وجود مهددات باشتعال صراع قومي-قومي[2]، إضافة إلى الصراع الطائفي القائم أصلاً.

- **التعامل مع "معضلة الأسد":**

أشار باحث مهتم بالشأن السوري إلى أن التعاطي مع خيار القبول بـ "بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية" يحتاج بداية إلى مناقشة مبررات القبول بهذا الخيار، ثم إبراز مخاطره على مستقبل الثورة وقواها.

بالنسبة لمبررات هذا الخيار، أكد الباحث أن هنالك سببان للقبول بهذا الخيار –بحسب أنصاره-، الأول: ضعف المعارضة عسكرياً، والثاني: رغبة الدول في بقاء الأسد. بالنسبة للسبب الأول، فهو محل نظر خصوصاً أن قوى الثورة المسلحة بجميع الأحوال هي أقوى من الحالة التي كانت عليها مع بداية العمل المسلح، والذي كان بأسلحة خفيفة، أما بالنسبة للسبب الثاني، فما الذي يمنع الدول من استمرار موقفها من بقاء الأسد حتى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، بمعنى أن الأسباب التي دفعت الدول للقبول ببقاء الأسد حالياً، قد تبقى مستمرة ويمكن بصورة أشد لاحقاً، خصوصاً إذا استطاع النظام فرض نفسه بالقوة. إذاً، ما المانع من القبول ببقاء الأسد لاحقاً في حال تحققت ذات الأسباب التي تدفع حالياً للقبول به في المرحلة الحالية!!

أما بالنسبة لمخاطر هذا الخيار، فأشار الباحث للعديد من المخاطر المترتبة على القبول بهذا الخيار، أهمها:

1- تناقض هذا الخيار مع ما يسمى "بالواقعية السياسية"، خصوصاً أن أمامنا تجربة اليمن، التي استطاع فيها علي عبد الله صالح من الانقلاب على السلطة الشرعية بعد تنحيه عن الرئاسة، على الرغم من أنه أقل تغولاً في أجهزة الدولة من بشار الأسد، وبالتالي تصبح نسبة استمرار الأسد في السلطة، وفق معايير الواقعية السياسية، عالية جداً.
2- إعطاء الأسد الشرعية الكاملة، وما يترتب على ذلك من فرض اندماج المعارضة مع جيشه لمحاربة الإرهاب الذي لن يقتصر على "داعش والنصرة"، وإنما سيمتد لأي فصيل يرفض العملية السياسية.
3- انقسام المعارضة وحدوث شروخات كبيرة في صفوفها نتيجة عدم وجود موقف موحد تجاه مسألة "بقاء الأسد".
4- فقدان المعارضة لحاضنتها الشعبية.
5- تقوية خطاب الجماعات "الجهادية" وتحديداً النصرة، الذي يقوم على فكرة أنها الجماعة الوحيدة التي تقاتل النظام، في حين أن الجماعات الأخرى "خائنة وعميلة". وبالتالي سنكون قد دفعنا شبابنا إلى محرقة جديدة.

كل ذلك، يدفعنا للقول إن التعامل مع خيار "القبول ببقاء الأسد في المرحلة الانتقالية" –والحديث ما يزال للباحث- يحتاج إلى مراجعة أدبيات الثورة على المستوى الاجتماعي والسياسي، بحيث تأخذ هذه المراجعات صفة الإجماع الوطني، وهذا ما لن يتحقق خصوصاً وأن المبادئ التي أجمعت عليها قوى الثورة معدودة ولا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة. لذلك فالحل، يكون –كما أوصى به باحث آخر- التعاطي مع الحلول تكتيكياً دون أن يصل إلى مرحلة التعاطي السياسي العام، أي القبول

[2] لاحت بوادر هذا الصراع عقب الاستفتاء الذي أجري في مناطق كردستان العراق 25 سبتمبر/أيلول 2017م، وما تبعها من أحداث خصوصاً تلك المتعلقة بمنطقة كركوك.

بالتهدئة مثلاً من دون أن يصل ذلك إلى الدخول في عملية سياسية إلا إذا وجدت ضمانات حقيقية، وهذه الأخيرة لا تكون إلا بقرار أممي تحت الفصل السابع[3].

وفي السياق ذاته، تساءل مدير لإحدى منظمات المجتمع المدني عن إمكانية قبول الحاضنة الشعبية للثورة التي قتل منها مليون شهيد ومفقود وجريح، وشرد منها ما يقارب عشرة ملايين، ببقاء الأسد لمدة عامين خلال المرحلة الانتقالية؟ وعن الأسباب التي ستدفع الروس لإجبار الأسد على الرحيل بعض مضي هذه المرحلة؟

كان الجواب على أحد الأسئلة أعلاه على لسان مدير تنفيذي لأحد مراكز الدراسات، بأنه قبل الإجابة لابد من تحديد المصطلحات والمقصود بها. فمثلاً مصطلح "الحاضنة الشعبية" مصطلح "مطاط" كل يستخدمه بما يتوافق مع أهدافه ورؤاه. وتابع تعليقه بخصوص موضوع "عقدة بشار الأسد"، بأنه يفترض ألا تكون العقدة شخصية ومتعلقة ببشار ، بل يجب التركيز على المنظومة ككل "الأجهزة الأمنية والأجهزة العسكرية" بحيث نضمن عدم إعادة إنتاج النظام وأركان منظومته الأمنية والعسكرية التي ساهمت فيما وصلنا إليه.

- **تعزيز شرعية المعارضة:**

أكد مدير لإحدى منظمات المجتمع المدني على التوصية التي تقدمت بها ورقة تقدير الموقف من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، والتي أشارت إلى ضرورة تعزيز شرعية المعارضة من خلال بنية سياسية جديدة، وتوحيد الحراك العسكري لقوى الثورة، موضحاً أن تفعيل هذه التوصيات سيجعل المعارضة في موقع أقوى لا يضطرها للخضوع إلى الضغوط الدولية.

كما أكد مدير تنفيذي لأحد مراكز الدراسات على حجم الأمراض الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المجتمع، والتي تحتاج إلى مراجعة ومناقشة جدية، طارحاً قضية المحاصصة كنموذج، حيث أن غالبية قوى المعارضة والثورة تصرح برفضها، في حين أنها تكون أول من يطالب بها عملياً لدى دخولها في أي مشروع تشاركي.

وفي معرض مناقشته لإحدى التوصيات التي قدمتها ورقة مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، حول ضرورة أن تتولى المجالس المحلية إنتاج تفاعل سياسي جديد يسعى لكسب الشرعية المحلية، أشار عضو في الائتلاف الوطني إلى التحديات التي تعترض تنفيذ هذه الفكرة خصوصاً تلك المتعلقة بضعف التمثيل السياسي للعديد منها داخل الائتلاف. ليوضح مدير تنفيذي لأحد مراكز الأبحاث بأن المجالس المحلية المعوّل عليها في هذه التوصية هي تلك المنتخبة والتي لها وجود فعلي على الأرض كمجلس محافظة درعا وغيره من المجالس التي لم يعد دورها خدمياً فحسب، بل تعدى ذلك لأن يكون لها دور في المناصرة والتحشيد المجتمعي.

- **الوقوف خلف الهيئة العليا للمفاوضات طالما تمسكت بمبادئ الثورة:**

أشار عضو في الائتلاف الوطني إلى أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يحدث في سوريا إلا مع تنحي الأسد، وأن كل الإجراءات التي يذاع عنها "الانتخابات والدستور ..إلخ" تعد هامشية طالما بقي الأسد في السلطة.

[3] أشار الباحث إلى أن جميع القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة والخاصة بالوضع السوري، كانت تحت الفصل السادس، باستثناء القرار المتعلق بنزع السلاح الكيماوي، فإنه صدر تحت الفصل السابع لأن الأمر متعلق بمصلحة "إسرائيلية".

وتابع بأنه لا توجد ضمانات في السياسة، وبأن الدول في النهاية بحاجة لشريك قوي ذي مصداقية من المعارضة، ولو كانت هذه الدول قادرة على تجاوز هذه القوى لما حاولت استمالتها وإدخالها في العملية السياسية. لذلك وحتى لا تستطيع الدول اختراق مؤسسات الثورة بمنصات وأجسام تتبنى وجهة نظر النظام، يجب الوقوف خلف الهيئة العليا للمفاوضات طالما تمسكت ببيان الرياض1.

- **قضية التعامل مع الدستور:**

كذلك أكد مدير لإحدى منظمات المجتمع المدني على ضرورة عدم الالتفات إلى المشاغبات التي تتم من بعض الدول بخصوص الدستور، موضحاً أن الدستور السوري يوضع من قبل هيئة منتخبة تمثل الشعب السوري، وليس يفرض فرضاً من هذه الجهة أو تلك.

وفي السياق ذاته، ذّكر قيادي لإحدى القوى السياسية بأنه لابد قبل الخوض في مضامين الدستور التي يمكن مناقشتها والخروج فيها بحلول ترضي مختلف الأطراف، الاتفاق على "فلسفة الدستور" من جهة تحديد الدولة التي يريدها السوريون، هل هي دولة حريات وحقوق ومساواة، أم دولة أيديولوجية.

أشار عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني إلى أنه من أخطاء المعارضة أنها دخلت المفاوضات بمبدأ خاطئ، فهي دخلت على أساس تسوية سياسية، ودخل النظام وفق معادلة صفرية. فكان هنالك لغتين مختلفتين على طاولة المفاوضات، الأمر الذي جعل المفاوضات أشبه بحوار الطرشان.

- **دور المؤسسات القائمة في إنتاج الحلول**

وفي تعليقه على التوصيات والتعليقات التي أشارت إلى ضرورة إعادة هيكلة بعض مؤسسات الثورة وحلّ بعضها، أكد عضو في الائتلاف الوطني بأنه لابد من الاستفادة من الخبرات في الكيانات القائمة السياسية والعسكرية والخدمية، خصوصاً وأنها تملك عناصر قوة، يفترض بنا البناء عليها وتقويتها[4]، لا أن نطالب بهدمها ونبدأ من الصفر، فالعملية السياسية عملية دراماتيكية تتعامل مع الواقع وتحاول تغييره نحو الأفضل. فالنظرة السكونية التي تلغي ما سبق لا يمكن أن تفلح في صناعة مستقبل الثورة.

وأضاف عضو في المجلس الإسلامي السوري بأنه من الواجب توظيف المؤسسات القائمة كالائتلاف والمجالس المحلية والحكومة المؤقتة لاتخاذ خطوات عملية بناء على الأوراق العلمية التي تنتجها مراكز الفكر بعيداً عن التنظير، فكلما تأخرنا في ذلك ستزداد التكلفة ومساحة اليأس وتتضاءل الفرص.

وفي هذا السياق، أكد مدير تنفيذي لأحد مراكز الدراسات أن الدعوة لإنتاج تفاعل سياسي جديد ليس المقصود به حلّ المؤسسات القائمة، وإنما إعادة هيكلتها وتطويرها، بما يعزز رصيدها والاجتماعي ودورها السياسي.

ثالثاً- أسئلة واستفسارات على الأوراق المقدمة

تعددت الأسئلة التي وجهها المشاركون لأصحاب أوراق تقديم الموقف، والتي يمكن تصنيفها ضمن العناوين التالية:

[4] من الأمثلة التي أوردها عضو الائتلاف الوطني، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/67 تاريخ 15 أيار/مايو 2013 الذي رحب بتشكيل الائتلاف "باعتباره يضم المحاورين الذين يمثلون فعلياً تلك القوى اللازمة لعملية الانتقال السياسي"، وقرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري رقم 7595- د.ع (139) –ج4- 2013/3/6، والذي اعترف بالائتلاف الوطني "ممثلاً شرعياً للشعب السوري".

- **توصيف الدور الإيراني وتطوراته:**

بخصوص ما أوردته ورقة تقدير الموقف المقدمة من المرصد الاستراتيجي حول تغيير التكتيك العسكري الإيراني لجهة نقل المسؤولية العسكرية من القيادة غير الرسمية إلى القيادة الرسمية[5]، رأى مدير لأحد مراكز الأبحاث أن التدخل الإيراني في سوريا بدأ رسمياً عندما دخل ما سمي آنذاك بـ"جيش الخبراء"، وهذا التدخل أخذ يكرس نفسه شيئاً فشيئاً خصوصاً مع توقيع الاتفاق النووي واتفاقات أستانة. كما وجه باحث في مركز دراسات سؤالاً فيما إذا كانت هنالك مؤشرات على وجود هذا التغيير في التكتيك العسكري الإيراني.

وفي سياق متصل، أكد عضو في الائتلاف الوطني أن الوجود الإيراني في سوريا لا يحتاج إلى شرعنة بحسب جهات أممية، فهو يملك "الشرعية الكاملة"، لأنه –بحسب ما صرح به ديمستورا- تم بناء على طلب من " الحكومة الشرعية" في دمشق.

- **وجود الميليشيات الأجنبية في سوريا:**

حول ما أوردته ورقة تقدير الموقف المقدمة من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية لجهة إمكانية تأييد الدول لمطالب قوى الثورة بخروج الميليشيات الأجنبية أثناء المرحلة الانتقالية، أكد عضو مكتب سياسي لدى إحدى الفصائل أن العكس هو الصحيح، فغالبية الدول المؤثرة في الملف السوري أصبحت مرتبطة بميليشيات وتنظيمات داخل سوريا، إما أن تكون تابعة لها أو مستفيدة من وجودها أو مؤثرة فيها، وفي جميع الحالات، وطالما أننا نتحدث عن صراع إقليمي ودولي، فلا يمكن لهذه القوى التخلي عن تلك التنظيمات والميليشيات بسهولة.

- **الموقف التركي تجاه القضية السورية:**

نظراً لأن ورقة تقدير الموقف التي قدمها المرصد الاستراتيجي لم تفصل في موقف تركيا تجاه الأحداث الأخيرة، سأل عضو في المجلس الإسلامي السوري عن نظرة الأتراك إلى التهديد الذي يتعرضون لها من الجهة الجنوبية، وعن كيفية تعاملهم معه، هل يتعاملون معه تكتيكياً أم بردود الأفعال أم باستراتيجية واضحة؟

- **استفسارات بخصوص ورقة تقدير الموقف "المشهد السوري من المكاسب إلى تخفيض الخسائر":**

وردت عدة تساؤلات من المشاركين بخصوص ورقة مركز عمران، حيث تساءل عضو في المجلس الإسلامي السوري عن بعض النقاط التي يظهر فيها شيء من التناقض هي:

1- وضحت الورقة في بدايتها "نهاية الخيار العسكري"، ثم أوصت في ختامها بضرورة "ضبط العمل العسكري".
2- تحدثت الورقة عن سعي روسيا لإنشاء كيان تفاوضي جديد، في حين أنه على الأغلب هدفها إيجاد طريقة لتهجين الثورة وإخراجها عن مسارها.
3- بينت الورقة أن الدول تتجه لإبقاء الأسد في المرحلة الانتقالية. والسؤال متى كان الأمر غير ذلك؟ هل وجد الأسد وعائلته في الحكم بشرعية شعبية أم بدعم وتأييد مطلقين من دول إقليمية وعالمية.

كذلك أشار عضو في الائتلاف الوطني إلى أن الورقة تحدثت عن الخطر الكردي، في حين واضح من المتن أن المقصود هو حزب PYD الذي يعد جزء من حزب العمال الكردستاني.

[5] أورد الخبير الاستراتيجي مثالاً على ذلك، الزيارة التي قام بها رئيس الأركان الإيراني إلى الجبهات القتالية في ريف حلب بتاريخ 2017/10/20.

المحور الثالث- ردود الخبراء على التعليقات

جاءت ردود مقدمي الأوراق على استفسارات المشاركين مقتضبة ومختصرة نتيجة ضيق الوقت، ولم تشمل جميع النقاط المطروحة.

أولاً- ردود خبير المرصد الاستراتيجي:

في تعليقه على السياسة الأمريكية تجاه سوريا، أكد الخبير أن هنالك عناصر ثابتة فيها مع وجود متغيرات، وأن التمييز بينها يكون في بعض الأحيان دقيقاً، ومع ذلك لا يمكن القول بأن هنالك قطيعة بين إدارة ترامب وإرث أوباما، وأن المتغيرات الواقعة حالياً تعبر عن "انحسار" وهذا الانحسار يكون آنياً وتكتيكياً، وبالتالي فهو ليس استراتيجية أو تراجع. لذلك لا يمكن أن تبنى عليه سياسات صلبة أو استراتيجية.

وفي إجابته على السؤال المتعلق بفهم السياسة التركية تجاه الملف السوري، أشار الخبير إلى أن هذا الأمر يمثل أحد أهم المفاتيح لفهم المعادلة السورية.

وبخصوص مداخلة أحد المشاركين عن ضرورة التخلي عن المركزية وتقديم توصيات يمكن تنفيذها لا مركزياً، أشار الخبير إلى ضرورة التمييز بين المشروع المركزي "المدرسة البنيوية" وبين العقل الناظم "المدرسة الواقعية الجديدة"، حيث أكد أن التنوع والتعدد ميزة وفضيلة إذا امتُلكت إدارة التنوع، وبأن حديثه عن الخطاب الجامع يندرج ضمن نشر ثقافة وحدوية لا بناء كيان مركزي من أجل مواجهة مشاريع التقسيم الدولي.

وفيما يتعلق بالدستور، أكد الخبير أن المشكلة السورية ليست "نصية أو دستورية"، بقدر ما تتعلق بآليات وأدوات احترام الدستور والنصوص القانونية.

وفي إشارته إلى الأخطاء المرتكبة من السياسيين والعسكريين على السواء، أوضح الخبير أن العسكريين لا يتحملون المسؤولية وحدهم، وأن ما يحدث لدى السياسيين والهيئات السياسية أكثر سوءاً في ظل الاصطفافات والصراع والتبعية للأجندة الخارجية.

وفي تعليقه على الموقف الروسي تجاه محاولات بعض الدول الإقليمية التأثير عليه، أشار الخبير إلى أن الرئيس الروسي لديه خطة مسبقة تجاه الملف السوري، ولم تستطع الولايات المتحدة التأثير فيها منذ زمن، ودلل على ذلك بفشل الاتفاقات المتكررة بين كيري ولافروف، مبيناً أن الدول الأخرى بما فيها الإقليمية غير قادرة على تغيير النهج الروسي من باب أولى.

ثانياً- ردود الباحث في مركز عمران:

بخصوص "عقدة بشار الأسد"، أوضح الباحث أن وجود بشار الأسد في المرحلة الانتقالية أصبح حالة وظيفية بالنسبة للمجتمع الدولي، خصوصاً أن هذا الشخص يمتلك ثلاث نقاط تميزه عن المعارضة، وهي: بقايا الأجهزة الأمنية وأقليات ميليشياوية مسلحة تستطيع حرف الصراع إلى حرب أهلية، والتكنوقراط القادر على إدارة الدولة، ومراكز المدن الرئيسة. هذه النقاط تجعله متميزاً عن المعارضة، مما يدفع المجتمع الدولي بما في ذلك بعض الدول الإقليمية "الداعمة للثورة" للقبول به من أجل إدارة المرحلة الانتقالية خصوصاً في ظل ضعف المعارضة وعدم امتلاكها للكفاءة اللازمة. أما بعد المرحلة الانتقالية، فإن بشار الأسد سيكون عبئاً على المجتمع الدولي وحتى على حلفاءه الروس الذين دخلوا إلى سورية بعقود

واستثمارات طويلة الأمد تتطلب بيئة آمنة لا يمكن تحقيقها بوجوده، إضافة إلى أن ملفات إعادة الإعمار لا يمكن تفعيلها لدى الدول القادرة على التمويل خصوصاً الأوروبيين في ظل بقاء الأسد.

وبخصوص الحديث عن "ضمانات رحيل الأسد بعد المرحلة الانتقالية"، أشار الباحث إلى حاجة الدول "الداعمة لقوى الثورة والمعارضة" لهذه الجهات من أجل تثبيت نفوذها في سوريا، وإلا فإن أية صيغة للحل لا تثبت وجود هذه القوى وتعترف بها، فذلك يعني "انتصار الأسد" الذي لن تقبل به هذه الدول.

وفي حديثه عن ضرورة تشكيل دينامية سياسية جديدة معتمدة على المجالس المحلية، أكد الباحث أن المجالس المقصودة بهذه التوصية هي تلك التي أثبتت فعاليتها ولها وجود فعلي في المناطق المحررة، والتي تحوز على شرعية ما في الداخل. وأن حالة الجمود التي وصلت له الأجسام السياسية الحالية خصوصاً مع تشكيل المنصات السياسية الجديدة التي أوجدت لكسر احتكار تمثيل الثورة من قبل الائتلاف، تتطلب إيجاد هذه الدينامية.

وفي تعليقه على قضية التعامل مع الأقليات، أكد الباحث خطورة هذه المسألة على الدولة السورية مستقبلاً، مشيراً إلى قاعدة في علم الاجتماع تبين أن "أي انسداد في النظام السياسي يولد انفجاراً في المجتمع المدني". وأنه كما يفترض أن ترى الأقليات نفسها ممثلة بشكل عادل في السلطة وتعبر عن هويتها السياسية بحرية، فكذلك الأغلبية، وبالتالي عندما تحل مشكلة "الأغلبية" ستحل مشكلة الأقلية.

sydialogue
www.sydialogue.org
contact@sydialogue.org